وزير الداخلية يفتتح مؤتمر ومعرض التطوير المهني الخامس عشر

تعزيز التعاون في المجال التدريبي لإعداد كوادر ذات كفاءة عالية في مجالات السلامة العامة

افتتح الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، مساء أمس مؤتمر ومعرض التطوير المهني الخامس عشر، والذي تعقده الجمعية الأمريكية لمحترفي السلامة فرع الشرق الأوسط بالشراكة مع وزارة الداخلية، وذلك بحضور نبيل عبدالله الجامع نائب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية بشركة أرامكو السعودية، الفريق طارق بن حسن الحسن رئيس الأمن العام، عالي الزهراني محافظ الهيئة العليا للأمن الصناعي بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، وعدد من كبار المسؤولين بوزارة الداخلية.

ويتضمن المؤتمر، الذي يعقد تحت عنوان «معا نبني مستقبلا أكثر أمانا»، ويعتبر من أهم مؤتمرات السلامة المهنية في الشرق الأوسط، مشاركة واسعة، من خلال ٩ متحدثين رئيسيين، وعقد ٧٠ عرضا تقنيا و٢٠ ورشة عمل و٦ جلسات نقاشية، تدور حول السلامة خلال العمليات الاستكشافية والحفر، المرأة في مجال السلامة، السلامة في قطاعات الحياة الأساسية، الذكاء الاصطناعي في مجال السلامة وعلم نفس السلامة. وتغطي المحاضرات وورش العمل، والتي يقدمها خبراء عالميون ومهندسون متخصصون، أحدث مفاهيم إدارة الصحة والسلامة والبيئة الحديثة ومعالجة تحدياتها، غرس ثقافات السلامة الإيجابية، وخاصة في عصر الرقمنة والاقتصاد الجديد.

وفي هذا السياق، أكد وزير الداخلية، أن تعزيز التعاون في المجال التدريبي، يسهم في إعداد كوادر وخبرات ذات كفاءة عالية في مجالات السلامة العامة، منوها إلى ضرورة الاستفادة من المنظومات التكنولوجية الحديثة وأحدث الوسائل والتقنيات المستخدمة ووضع قواعد اجرائية مدروسة ومراعاة متطلبات واشتراطات السلامة في المجالات ذات الصلة.

وأوضح أن التوعية الأمنية، تمثل جزءا أساسيا في مجالات الأمن والسلامة العامة، وتتطلب التطوير المستمر في ظل المتغيرات المتسارعة، لافتا في هذا الشأن إلى اطلاق مملكة البحرين، المنصة الوطنية للحماية المدنية في نوفمبر ٢٠٢٣ بهدف تعزيز الوعي لدى المواطنين والمقيمين وتوفير المعلومات والوسائل الكفيلة بحماية السلامة العامة وتأكيد الجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ.

وأشار إلى أن الدورة الحالية لمؤتمر ومعرض التطوير المهني للجمعية الأمريكية لمحترفي السلامة، تجسد دور الشراكة المجتمعية في تحقيق السلامة العامة، وأن هذا التجمع لخبراء السلامة والمهنيين والمعنيين، فرصة كبيرة للاستفادة من أحدث التقنيات في مجال الصحة والسلامة والبيئة وتبادل الخبرات والتجارب بهذا المجال.

من جهته، ألقى إبراهيم خواجي نائب الرئيس التنفيذي لدائرة منع الخسائر بشركة أرامكو السعودية، رئيس المؤتمر، كلمة، أعرب في مستهلها عن تقديره لدعم وزير الداخلية، لافتا إلى أنه على مدى عقود عديدة، أصبحت هذه المنصة، مركز ثقل للمهنيين والقادة من جميع أنحاء العالم لتبادل الخبرات والرؤى لمعالجة تحديات الصحة والسلامة، الحالية والمستقبلية.

وأشار إلى أن أكثر من ١٢٠٠ مشارك والعديد من الزوار من جميع أنحاء العالم، يجتمعون في مكان واحد لاستكشاف أحدث التطورات في مجال الصحة والسلامة، خاصة وأن العالم والمنطقة يتغيران باستمرار، ويمران بمرحلة انتقالية، ويستمران في النمو من حيث التنوع والتركيز، وفي عصر الرقمنة والاقتصاد الجديد، موضحا أنه رغم أننا ننتمي جميعًا إلى منظمات مختلفة، فإننا نتقاسم نفس الهدف، وهو ضمان عودة الموظفين إلى منازلهم سالمين كل يوم، وهذا الإيمان الموحد هو جوهر المؤتمر، الذي يهدف إلى تمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر أمانًا.

وقد تفضل وزير الداخلية بتكريم القائمين على المؤتمر والمعرض، مشيرا إلى أن مملكة البحرين، تعمل وبشكل مستمر على تشجيع هذه النوعية من المؤتمرات المتعلقة بالسلامة العامة، باعتبارها أمرا رئيسيا في كافة البرامج والمشاريع التنموية. كما تضمن الافتتاح، فيلما وثائقيا عن الجمعية الأمريكية لمحترفي السلامة، فرع الشرق الأوسط.

بعد ذلك، قام وزير الداخلية بجولة في المعرض، والذي يتضمن أحدث المنتجات والخدمات الصناعية المختصة بالصحة والسلامة والبيئة. ويشارك فيه عدد من الشركات الراعية والعارضة من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، حيث اطلع على التقنيات الحديثة في هذا المجال، مشيدا بما يتضمنه المعرض من معدات وتقنيات متطورة، بما يسهم في فتح آفاق واسعة نحو تعزيز استخدام آليات السلامة العامة.

منتدى الهوية البحرينية مايو المقبل

بدء تلقي البحوث والدراسات حتى ٣١ مارس المقبل

أعلنت اللجنة المنظمة لمنتدى الهوية البحرينية، بدء تلقي البحوث والدراسات المشاركة في فعاليات المنتدى، اعتبارًا من أمس حتى ٣١ مارس المقبل، حيث يهدف المنتدى، المقرر عقده في مايو المقبل، إلى تعزيز الانتماء الوطني والشراكة المجتمعية وحماية التراث الثقافي، وترسيخ القيم البحرينية، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات وطنية مبتكرة.

وأكد رئيس اللجنة التنفيذية للمنتدى يوسف محمد البنخليل دور المنتدى في دعم البحث العلمي والقدرات الابتكارية فيما يرتبط بالقضايا المتعلقة بالهوية الوطنية، موضحًا أنه يشترط أن تكون البحوث والدراسات المقدمة من الأكاديميين والباحثين وطلبة الجامعات البحرينيين، مكتوبة باللغة العربية وتعالج أحد المحاور الرئيسة للمنتدى، وهي: الهوية البحرينية: مرتكزات وطنية وقيم إنسانية، أدوار المؤسسات الوطنية في تأصيل الهوية، الأسرة البحرينية في مواجهة تحديات الهوية، بالإضافة إلى تراث وآثار البحرين: حماية وتطوير، والابتكار والشراكة المجتمعية لتعزيز الهوية البحرينية، وقياس جاهزية الدولة في تأصيل الهوية البحرينية، وأخيرًا إبراز الهوية البحرينية عالميًا.

○ يوسف البنخليل.

وأوضح أن مجال المشاركة، مفتوح أمام الباحثين البحرينيين الذين تتجاوز أعمارهم ٢١ عامًا، على أن تكون الأوراق البحثية أصلية وغير منشورة مسبقًا أو مقدمة في مؤتمرات أخرى. كما يُشترط أن تشمل مشاريع عملية تطبيقية وتقدم مبادرات مستقبلية لتعزيز الهوية البحرينية، ويسمح لكل باحث أن يتقدم بدراسة واحدة فقط، ومن الممكن أن يشارك في الدراسة الواحدة أكثر من باحث من خلال المجموعات والمراكز البحثية البحرينية.

ودعا رئيس اللجنة التنفيذية للمنتدى، الباحثين إلى تعبئة نموذج التقديم المتاح عبر المنصة الرقمية لـ«بحريننا» أو من خلال البريد الإلكتروني المخصص. مع إرفاق سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الأكاديمي، قائمة مختصرة بالإنجازات العلمية المنشورة إن وجدت، وكذلك المؤسسة التي يعمل بها الباحث ووسائل التواصل الخاصة به. كما يجب تقديم الورقة بصيغتي (Word) و(PDF).

وأضاف أن جميع الأوراق البحثية، ستخضع لمراجعة علمية دقيقة من قبل لجنة مختصة، حيث سيتم تقييمها بناءً على الجدة، والجودة، والابتكار، ومدى ارتباط الورقة بمحاور المنتدى.

ويحق للجنة إجراء التعديلات التي تراها ضرورية في الصياغة التحريرية للمادة المقدمة، وسيتم إشعار الباحثين المقبولين بشكل رسمي مع تحديد تفاصيل موعد وطريقة عرض الأعمال.

تجدر الإشارة إلى أنه ووفق إعلان اللجنة، يجب الالتزام بالمواصفات المحددة، ومنها أن يتراوح عدد كلمات الورقة البحثية بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ كلمة، وتوثيق المصادر والمراجع، وملخص لا يتجاوز ٢٥٠ كلمة. ويمكن للراغبين في المشاركة الحصول على مزيد من التفاصيل من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لـ«بحريننا» (www.bahrainouna.com) أو التواصل عبر البريد الإلكتروني المخصص لتقديم استفساراتهم أو إرسال أوراقهم البحثية.

رئيس الأمن العام يؤكد أهمية تبني أساليب الشرطة الذكية

تعزيز الإمكانات والتقنيات الحديثة المستخدمة في مرافق مراكز الشرطة والمجمعات الأمنية

ترأس الفريق طارق بن حسن الحسن رئيس الأمن العام، صباح أمس بنادي ضباط الأمن العام، اجتماعاً موسعاً حول «تطوير العمل بمديريات ومراكز الشرطة وأنظمة قياس الأداء فيها» بحضور عدد من الوكلاء المساعدين والمديرين العامين ومديري الإدارات بوزارة الداخلية.

في بداية الاجتماع، رحب رئيس الأمن العام بالحضور، ناقلاً إليهم تحيات وتوجيهات الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية باستمرار تحديث وتطوير العمل الأمني بما يسهم في تقديم أفضل الخدمات الشرطية للمواطنين والمقيمين وترسيخ ركائز الأمن والاستقرار والحفاظ على النظام العام في المملكة وبما يتسق مع برنامج عمل الحكومة.

وأشار رئيس الأمن العام إلى أن المديريات الأمنية من خلال مراكز الشرطة تُعدّ ركيزة أساسية في المنظومة الأمنية، وتؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال التواصل الفعال مع المواطنين والمقيمين وتحقيق الاستجابة السريعة للبلاغات، منوهاً إلى التطور الهائل والسريع المعتمد على الرقمنة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في كافة مناحي الحياة، الأمر الذي يحتم علينا الاستعداد للانتقال إلى المرحلة القادمة من تطوير العمل الأمني والخدمات الشرطية عبر تحول مراكز الشرطة إلى مراكز خدمات بناءً على معايير محددة ومعتمدة، وتبني أساليب وتطبيقات الشرطة الذكية التي تعتمد أساسا على ترابط الأنظمة ودقة الإجراءات المبنية على الحوسبة وجمع ومعالجة وتحليل البيانات للارتقاء بالعمل الأمني والخدمات الشرطية وتحقيق استراتيجيات وأهداف ومبادئ الأمن العام.

ودعا رئيس الأمن العام إلى تعزيز الإمكانات والتقنيات الحديثة المستخدمة في مرافق مراكز الشرطة والمجمعات الأمنية لتسهيل أداء المهام وتسريع الاستجابة للبلاغات وفق معايير واشتراطات تتناسب مع العمل المنوط بها، مشدداً في الوقت ذاته على أهمية مواصلة العمل لاستكمال مشروع التحول الإلكتروني التام لخدمات مراكز الشرطة، وطرح برامج تدريبية متقدمة للعاملين بالمراكز لمواكبة الأحداث والقضايا الأمنية وتبني التقنيات الذكية وأساليب العمل الحديثة بما يسهم في رفع جودة وكفاءة الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية.

وخلال الاجتماع، اطلع رئيس الأمن العام على آخر مستجدات تنفيذ مشروع توحيد إجراءات المراكز الأمنية والبلاغات، والذي يهدف إلى توحيد مهام وآليات العمل والإجراءات الشرطية في التعامل مع القضايا والبلاغات بما يضمن دقة الأداء والحفاظ على حقوق الجميع، بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة والتدقيق المستمر على سير العمل وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة بالشكل الصحيح وفق القانون، وتحديد مرجع موحد للإجراءات والأنظمة المستخدمة في المراكز الأمنية لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات فيما بينها.

وفي الختام، أشاد رئيس الأمن العام بالجهود المبذولة من قبل منتسبي المديريات والإدارات والمراكز الأمنية لما يقدمونه من جهد أمني متواصل بأعلى مستويات الكفاءة والدقة والسرعة في الأداء، متمنياً للجميع التوفيق والنجاح.